

ملف المناصرة

محمد الباقر

Mohamed El-Baqer

خارج الاحتجاز مصر

محامٍ ومدير مركز عدالة للحقوق والحريات، الذي يقدّم المساعدة القانونية للمعتقلين السياسيين في مصر. احتُجز قرابة أربع سنوات، وأُدرج على قائمة الإرهاب، قبل أن يحصل على عفو عام 2023.

هيومينا.
أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026
رقم الملف HM-EG-2026-021

01

القضية في دقيقة

محامٍ ومدير مركز عدالة للحقوق والحريات، الذي يقدّم المساعدة القانونية للمعتقلين السياسيين في مصر. احتُجز قرابة أربع سنوات، وأُدرج على قائمة الإرهاب، قبل أن يحصل على عفو عام 2023.

الحالة	**خارج الاحتجاز**
تاريخ القبض	**29 سبتمبر/أيلول 2019**
الدولة	**مصر**
الحكم	**السجن أربع سنوات، بحكم من محكمة أمن الدولة طوارئ.**
التهم	**الانضمام إلى منظمة إرهابية (القضيتان 1356 لسنة 2019 و855 لسنة 2020، حبس احتياطي)** **نشر أخبار كاذبة (أُدين في القضية 1228 لسنة 2021)** **إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي (القضيتان 1356 لسنة 2019 و855 لسنة 2020، حبس احتياطي)**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على محمد الباقر وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

02 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

03 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

04 الرفع الفوري لتجميد الحسابات الشخصية والمؤسسية لمحمد الباقر.

05 سحب إجراءات تمويل الإرهاب أو غسل الأموال المستخدمة ذريعةً.

06 إعادة الحق في الوصول إلى الممتلكات والراتب والتراخيص المهنية.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/mohamed-el-baqer/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
الاحتجاز التعسفي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9
التجميد التعسفي للأصول	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 13
الحرمان من الدفاع القانوني	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)
ظروف احتجاز لاإنسانية	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 10 قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
الحبس الاحتياطي المطوّل	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)
المنع التعسفي من السفر	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12
المحاكمة غير العادلة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

29 سبتمبر/أيلول 2019

اعتقال

اعتقال في مقر نيابة أمن الدولة العليا

اعتُقل الباقر داخل مبنى نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة، حيث كان يحضر للدفاع عن الناشط المحتجز علاء عبد الفتاح. وظل مكانه مجهولًا خلال الساعات الـ24 الأولى.

30 سبتمبر/أيلول 2019

جلسة محاكمة

الأمر بحبسه احتياطيًا 15 يومًا

أمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبسه احتياطيًا 15 يومًا دون تحديد التهم.

أكتوبر/تشرين الأول 2019

نقل بين أماكن الاحتجاز

النقل إلى سجن العقرب في مجمع طرة

نُقل الباقر إلى سجن العقرب، وهو منشأة شديدة الحراسة داخل مجمع سجون طرة، معروفة بزنازين العزل وقسوة الظروف.

9 أكتوبر/تشرين الأول 2019

جلسة محاكمة

تجديد الحبس الاحتياطي

جدّدت نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة حبسه احتياطيًا مدة إضافية.

23 أكتوبر/تشرين الأول 2019

جلسة محاكمة

تمديد الحبس 15 يومًا

جدّدت نيابة أمن الدولة العليا حبسه احتياطيًا 15 يومًا أخرى.

18 فبراير/شباط 2020

جلسة محاكمة

المحكمة تأمر بالإفراج عنه

أمرت محكمة جنايات طرة بالإفراج عن الباقر. وطعنت النيابة العامة على القرار فورًا.

20 فبراير/شباط 2020

جلسة محاكمة

إلغاء قرار الإفراج في الاستئناف

قبلت محكمة جنايات طرة طعن النيابة، وجدّدت حبسه 45 يومًا دون تقديم أي مبرر.

مارس/آذار 2020

منع التواصل مع المحامي

منع محاميه من زيارته منذ مارس/آذار 2020

لم يتمكن فريق الدفاع عنه من زيارته في السجن منذ إعلان قيود كوفيد-19 في مارس/آذار 2020.

5 مايو/أيار 2020

جلسة محاكمة

تجديد الحبس 45 يومًا

جدّدت محكمة جنايات القاهرة حبس الباقر وثلاثة مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان 45 يومًا إضافية.

30 أغسطس/آب 2020

تحقيق

استجوابه في 30 أغسطس/آب 2020

في 30 أغسطس/آب 2020، اقتيد الباقر للاستجواب.

30 أغسطس/آب 2020

تدوير القضايا

ضمّه إلى القضية رقم 855 لسنة 2020 بتهم شبه مطابقة

ضُمّ إلى القضية رقم 855 لسنة 2020 بتهم شبه مطابقة.

23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

الإدراج على قوائم الإرهاب

الإدراج على قائمة الإرهاب خمس سنوات

أمرت محكمة جنايات القاهرة بإدراج الباقر على قائمة الإرهاب الرسمية في مصر لمدة خمس سنوات، ما يترتب عليه تلقائيًا تجميد الأصول والمنع من السفر.

23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

فرض منع من السفر

منعه من السفر وسحب جواز سفره بموجب الإدراج على قائمة الإرهاب

يترتب على إدراجه على قائمة الإرهاب منعه من السفر وسحب جواز سفره وتجميد أمواله وحظر نشاطه العام والأهلي. واستمر المنع بعد تجديد الإدراج في نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

2021

إحالة للمحاكمة

الإحالة إلى المحاكمة في القضية رقم 1228 لسنة 2021

أُحيل الثلاثة إلى المحاكمة الجنائية في القضية رقم 1228 لسنة 2021 جنح أمن دولة طوارئ.

18 أكتوبر/تشرين الأول 2021

جلسة محاكمة

أولى الجلسات أمام محكمة جنح أمن الدولة طوارئ

عُقدت أولى جلسات القضية في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2021 أمام محكمة جنح أمن الدولة طوارئ.

8 نوفمبر/تشرين الثاني 2021

جلسة محاكمة

جلسة أمام محكمة الطوارئ

مثل الباقر أمام محكمة جنح أمن الدولة طوارئ بالقاهرة الجديدة في القضية رقم 1228 لسنة 2021. وأُجّل النطق بالحكم، ولم يُسمح للدفاع بتقديم مرافعته كاملة.

18 نوفمبر/تشرين الثاني 2021

جلسة إدارية أو تأديبية

محكمة النقض ترفض الطعن على إدراجه على قائمة الإرهاب

في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، رفضت محكمة النقض الطعن الذي قدّمه محاموه على قرار إدراجه على «قائمة الإرهابيين».

20 ديسمبر/كانون الأول 2021

إدانة

الحكم بالسجن أربع سنوات

قضت محكمة جنح أمن الدولة طوارئ بالقاهرة الجديدة بسجن الباقر أربع سنوات.

19 يوليو/تموز 2023

عفو

صدور عفو رئاسي

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي عفوًا عن باقي مدة عقوبته، مع الباحث باتريك جورج زكي. ولم يُغلق العفو قضاياه الأخرى ولا إدراجه على قائمة الإرهاب.

20 يوليو/تموز 2023

إفراج

الإفراج بعد قرابة أربع سنوات

أُفرج عن الباقر من السجن بعد العفو الرئاسي، بعد نحو أربع سنوات من الاحتجاز.

18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

الإدراج على قوائم الإرهاب

تجديد إدراجه على قائمة الإرهاب

جدّدت الدائرة الأولى بمحكمة جنايات القاهرة إدراجه على قائمة الإرهاب في مصر لمدة خمس سنوات ثانية.

يناير/كانون الثاني 2026

بيان من خبراء أمميين

خبراء أمميون يطالبون مصر برفع القيود عن المدافعين المفرج عنهم

طالب خبراء أمميون مصر علنًا برفع القيود المفروضة على المدافعين عن حقوق الإنسان المفرج عنهم، مستشهدين بتجديد إدراجه على قائمة الإرهاب.

13 يونيو/حزيران 2026

جلسة إدارية أو تأديبية

محكمة النقض ترفض طعنه على تجديد إدراجه على قائمة الإرهاب

رفضت محكمة النقض طعنه على تجديد إدراجه على قائمة الإرهاب في نوفمبر/تشرين الثاني 2025 في القضية 1781 لسنة 2019، فبقي اسمه على القائمة.

04

القصة كاملة

تحديث، 13 مايو/أيار 2026: أُفرج عن الباقر بعفو رئاسي في 20 يوليو/تموز 2023 بعد نحو أربع سنوات من الاحتجاز. غير أن محكمة جنايات القاهرة جدّدت في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025 إدراجه على قائمة الإرهاب المصرية خمس سنوات أخرى، في استمرار لنمط من القيود اللاحقة للإفراج. وفي 13 يونيو/حزيران 2026 رفضت محكمة النقض طعنه على التجديد، فبقي ممنوعًا من السفر وعاجزًا عن التصرف في أمواله.

الخلفية والعمل

محمد الباقر محامٍ أسّس مركز عدالة للحقوق والحريات وأداره، وهو منظمة مستقلة للمساعدة القانونية تخدم المحتجزين السياسيين وسجناء الرأي في مصر. ووثّق المركز انتهاكات الحقوق، وقدّم التمثيل القانوني في قضايا ذات حساسية سياسية، ودافع عن الحريات المدنية والسياسية في فترة اشتد فيها القمع.

ووضعه عمله في قلب الفضاء المتقلص للمعارضة في مصر. فقد تولّى مركز عدالة قضايا قلّما يقترب منها غيره، ممثّلًا متهمين لوحقوا بموجب قوانين الطوارئ ونصوص مكافحة الإرهاب وحظر التظاهر. وكان من بين موكلي الباقر صحفيون وناشطون ومدافعون آخرون عن حقوق الإنسان استهدفتهم الدولة.

القبض

قُبض على الباقر في 29 سبتمبر/أيلول 2019 داخل مبنى نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة، حيث كان قد توجّه لتمثيل الناشط المحتجز علاء عبد الفتاح. وجاء القبض عليه في خضم حملة قمع أوسع أعقبت احتجاجات علنية نادرة طالبت باستقالة الرئيس عبد الفتاح السيسي. وفي الأيام المحيطة بالتظاهرات، احتجزت قوات الأمن مئات الأشخاص، بينهم محامون وصحفيون وأعضاء في المجتمع المدني.

وخلال الساعات الـ24 الأولى بعد القبض عليه، ظل مكان وجوده مجهولًا. وفي 30 سبتمبر، أمرت النيابة العامة العليا بحبسه احتياطيًا 15 يومًا. ونُقل في 1 أكتوبر/تشرين الأول إلى عنبر العقرب في سجن طرة، وهو منشأة شديدة الحراسة معروفة بالعزل المطوّل والظروف اللاإنسانية.

الحبس الاحتياطي المطوّل والمضايقة القضائية

جُدّد حبس الباقر مرارًا دون محاكمة. واتسع ملف قضيته ليشمل تهم الانضمام إلى منظمة إرهابية ونشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ولم تقدّم النيابة أي دليل محدد يربطه بأي فعل إجرامي، وبدا أن عمله القانوني نفسه هو أساس التهم.

في 18 فبراير/شباط 2020، أمرت محكمة جنايات طرة بإخلاء سبيله. وفي غضون ساعات، طعنت النيابة العامة في القرار. وبعد يومين، في 20 فبراير، ألغت المحكمة قرارها وجدّدت حبسه 45 يومًا أخرى دون تفسير. واستمرت دورة تجديد الحبس طوال عام 2020 وحتى عام 2021.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، وبينما كان لا يزال في الحبس الاحتياطي، أُدرج الباقر على قائمة الإرهاب الرسمية في مصر خمس سنوات. وترتّب على الإدراج تجميد تلقائي للأصول ومنع من السفر، ولم يتطلب أي إدانة أو جلسة قضائية. وضاعف الإدراج القيود القانونية التي يواجهها، وكشف عن نية الدولة تهميشه حتى إلى ما بعد أي حكم قد يصدر.

المحاكمة والحكم

مثل الباقر أخيرًا أمام محكمة جنح أمن الدولة طوارئ في القاهرة الجديدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، بعد أكثر من سنتين من

القبض عليه. وتعمل محاكم الطوارئ خارج الإجراءات الجنائية العادية، وتتيح حقوقًا محدودة في الطعن، وكثيرًا ما تُدين استنادًا إلى أدلة واهية. ولم يُسمح للدفاع بتقديم مرافعاته الشفهية كاملة.

في 20 ديسمبر/كانون الأول 2021، حكمت المحكمة على الباقر بالسجن أربع سنوات. وحوكم مع الناشط علاء عبد الفتاح، الذي صدر عليه حكم بالسجن خمس سنوات، والمدوّن محمد إبراهيم المعروف بأكسجين، الذي صدر عليه حكم بالسجن أربع سنوات. وكانت الإدانة بتهمة نشر أخبار كاذبة. وبقي الاثنان محتجزين في طرة طوال الإجراءات.

الإفراج

في 19 يوليو/تموز 2023، أصدر الرئيس السيسي عفوًا شمل الباقر والباحث باتريك جورج زكي، ضمن آخرين. وأُفرج عن الباقر في اليوم التالي، بعد أن أمضى نحو أربع سنوات في الاحتجاز. وبقي إدراجه على قائمة الإرهاب وما يرتبط به من قيود ساريًا.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing to demand the immediate lifting of the arbitrary travel ban imposed on Mohamed El-Baqer, lawyer; director of the Adalah Center for Rights and Freedoms, providing legal aid to political detainees and advancing civil and political rights in Egypt.

In brief: Lawyer and director of the Adalah Center for Rights and Freedoms, which provides legal aid to political detainees in Egypt. Detained for nearly four years and placed on a terrorism list before his 2023 pardon.

I respectfully urge your authorities to:
1. Immediately lift the travel ban imposed on Mohamed El-Baqer and on any family members affected by the same order;
2. Restore valid travel documents and remove any border-watch flags placed in connection with peaceful human rights work;
3. Comply with the ICCPR Article 12 guarantee of freedom of movement;
4. Immediately unfreeze the personal and organisational accounts of Mohamed El-Baqer.

I will continue to monitor this case until Mohamed El-Baqer's freedom of movement is restored.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026